اجتماع مجلس أمناء IPPF
المنعقد يومي 3 و 4 مارس 2021 (اجتماع عبر الإنترنت)

مسودة محضر الاجتماع

أمناء - حاليون:	**بحضور:**
إيزاك أديول	ڤارون أناند، مدير شعبة المالية والتكنولوجيا
أبهينا أهير	مينا بارلينغ، مديرة شعبة العلاقات الخارجية
روزا أيونغ-تشونانغ	فدوى بخده، مديرة إقليمية، إقليم العالم العربي
يولوكبيك باتيرغاليف	أناماريا بيجار، مديرة إقليمية للمرحلة الانتقالية لأمريكا اللاتينية والكاريبي
باينس غاواناس	ألڤارو بيرميخو، المدير العام
كيت جيلمور – الرئيسة	ماریاما دارامي-لويس، مديرة شعبة الأفراد والمنظمات والثقافة
سوراكشيا جيري	توموكو فوكودا، مديرة إقليمية لإقليم شرق آسيا وجنوب شرقها وأوقيانوسيا (ESEAOR)
سامي النتشة	لينا لويكفاسيل، مديرة إقليمية بالنيابة، الشبكة الأوروبية
دنيا ناصر	مانويله هيرويتس، مديرة شعبة البرامج
أوريليا نغوين	دانيال مكارتني، رئيس لجنة رابطة الموظفين
اليزابيث شيفر	سونال مهتا، مديرة إقليمية، إقليم جنوب آسيا
	ماري-إيڤلين بيتروس-باري، مديرة إقليمية، إقليم أفريقيا
	أشيل توغبيتو، مدير الحوكمة والاعتماد
اعتذار	إيلين ماكولغان، مستشارة قانونية فخرية
جوزفين أوبل	كارولين ديكينسون، مقررة المحضر
جاكوب موتامبو	
	حضور الجلسات:
	أندريه ديبونتي، كبير مستشاري البرامج (البند 5)
	أولغا دافين ناموكوزا، عضوة شابة في المجلس الحاكم سابقًا (البند 3)
	إستيل واغنر، عضوة لجنة رابطة الموظفين (البند 6)
	ميشيل غودوين، جامعة كاليفورنيا في إرڤاين (البند 6)
	نيها كاغال، مستشارة في مجال مكافحة العنصرية، ومساعدات إنهاء الاستعمار، والعنف ضد النساء والفتيات، التقاطع (البند 6)
	مايكل مكاكران، الشبكة الأوروبية للمنحدرين من أصول أفريقية (البند 6)
	نيش مكلين، رئيس لجنة الترشيحات والحوكمة. (البند 9)

الترحيب والمقدمة

رحبت كيت جيلمور، الرئيس، بالجميع في أول اجتماع لمجلس أمناء IPPF في عام 2021. وشكر الرئيسُ المديرَ العام وفريقه على اتخاذ التدابير اللازمة لضمان الصمود بقوة واستدامة واستمرار العمليات الفعالة في جميع الجبهات. أنهت إدارة بايدن الجديدة في الولايات المتحدة قاعدة الحجر العام (Global Gag Rule) ووجه الرئيس الأمريكي وزير الخارجية للبدء من جديد في تمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان. وبفضل شجاعة ونشاط اتحاد أمريكا لتنظيم الأسرة (PPFA) وآخرين، ظهرت فرص الآن لاستئناف العمل مع حكومة من أشد الحكومات نفوذًا في العالم. وبفضل جهود الجمعيات الأعضاء، وصمود الموظفين والمتطوعين، ظل IPPF من أفضل الجهات الخدمية الناشطة في قطاع الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية في جميع أنحاء العالم. وأصبحت الحاجة إلى IPPF اليوم أشد من ذي قبل بعد تفشي عدم المساواة والظلم العنصري وعدم المساواة والصراع والجائحة وحالة الطوارئ المناخية.

رحب الرئيس بالأمين الجديد سامي النتشة. ورحب أيضًا بممثل رابطة الموظفين دانيال مكارتني. وتمت الإحاطة علمًا بأن رئيس لجنة الترشيحات والحوكمة سوف ينضم إلى الاجتماع لمناقشة البند الخاص بتضارب المصالح.

والمجلس **أحاط علمًا** بذكرى تكريم من توفوا منذ الاجتماع الأخير، ولا سيما الزملاء في كمبوديا وتونغا. وتوقف المجلس لبعض الوقت حدادًا عليهم وإحياءً لذكراهم. وسوف تُنقل التعازي إلى أحبائهم وزملائهم الذين عملوا معهم.

ودُعي سامي النتشة لإلقاء الكلمة. وأوضح أنه كان رئيسًا لجمعية تنظيم وحماية الأسرة الفلسطينية، إذ بدأ في عام 2005 كمتطوع شاب. وعاش ناشطًا سياسيًا أيضًا تحت نير الاحتلال، وكان ناشطًا داعيًا إلى حقوق الشباب.

وأخيرًا، ذُكِّر الأمناء بمسؤوليتهم عن الحفاظ على سرية المجلس وأن من غير اللائق تبادل أي معلومات إلكترونيًا أو بأي وسائل أخرى أثناء الاجتماع بخصوص مناقشات المجلس مع من لم يشاركوا في الاجتماع.

وقد **اتُّفق** على أن تكون جميع القرارات المتخذة في هذا الاجتماع، حيثما أمكن، بتوافق الآراء.

1. البنود الإجرائية

1.1 **الاعتذار عن الغياب**
تمت الإحاطة علمًا باعتذار يولوكبيك باتيرغاليف عن الغياب، وسوف ينضم إلى الاجتماع غدًا. وسوف ينضم جاكوب موتامبو إلى الاجتماع لاحقًا بسبب بعض المشاكل الفنية. وتواصل جوزفين أوبل إجازتها (انظر البند 2 من جدول الأعمال). ولم تتلق أي تفويضات.

وتمت الإحاطة علمًا بوجود منصبيْ أمين شاغريْن ويتطلع المجلس إلى سماع مستجدات التقدم المحرز من لجنة الترشيحات والحوكمة بشأن التوظيف.

الموافقة على محاضر الاجتماعات السابقة

2.1 ***اعتمد*** *المجلس محضر اجتماع مجلس الأمناء المنعقد على الإنترنت يومي 17 و 18 نوفمبر 2020، كسجل واقعي ودقيق.*

والمجلس أحاط علمًا بقائمة الإجراءات المنبثقة عن اجتماع 17 و 18 نوفمبر 2020 وحالة البنود.

اعتماد جدول الأعمال والجدول الزمني

3.1 ***اعتمد*** *المجلس جدول أعمال هذا الاجتماع وجدوله الزمني.*

2. تقرير رئيس اتحاد IPPF والمدير العام

تلقى المجلس التقرير من الرئيس والمدير العام بموجب الورقة رقم BOT/03.21/DOC/2.1.

وتلقى المجلس أيضًا نسخة من كتاب صادر من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بتاريخ 10 فبراير 2021 يتناول شرحًا لقرارهم عدم منح جوزفين أوبل الموافقة على وجودها في مجلس أمناء IPPF. وبعد تلقي الكتاب المذكور، تحدثت الرئيسة والمدير العام مع جوزفين أوبل وأبلغتها أنها سوف تتقدم إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بطريقة غير رسمية للحصول على موافقتهم على وجودها في المجلس. وأضافت الرئيسة أن المنطلق الأساسي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في اتخاذ قراره لم يكن صائبًا من الناحية الفنية ولا متناسبًا في نتائجه.

وبعد النظر في الأساس المنطقي لمطالبة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع جوزفين أوبل بالتنحي عن مجلس IPPF، **طلب** مجلس الأمناء من الرئيس والمدير العام الطعن في هذا القرار على المستويات المناسبة، إذا لم تنجح الجهود التي بذلتها جوزفين أوبل في المقام الأول.

وتمت **الإحاطة علمًا** بأن رئيس المجلس سوف يحضر في لجنة السياسات والاستراتيجيات والاستثمار في أثناء إجازة جوزفين أوبل.

وتمت **الإحاطة علمًا** بأن السكرتاريا عرضت وثائق اللجنة على جميع أعضاء المجلس، باستثناء ما يمس منها السرية. وسوف يعقد اجتماع لرؤساء اللجان الأسبوع المقبل وسوف يناقشون الدعم والتضامن بخصوص الحوكمة وعمل اللجان، لاسيما إسهامات اللجان في عملية التخطيط الاستراتيجي.

وفي أثناء مناقشة التقرير الرئيسي، أعرب أعضاء المجلس عن قلقهم بشأن قضايا الاحتيال والأزمات الداخلية في بعض الجمعيات الأعضاء في إقليم أفريقيا. وسُئلت السكرتاريا عن كيفية تحسين المساءلة في هذا الإقليم وإن كان ينبغي إجراء مراجعة لأنظمة الحوكمة لتمكين المشاركة في هذه المواقف في مرحلة مبكرة. وكان رد المدير العام أنه فيما يتعلق بالجمعية العضو في كينيا، هناك عملية داخلية قيد التنفيذ. وكانت السكرتاريا تقدم دعمها من الخارج وتبحث عن شركاء محتملين آخرين في البلاد أثناء تعليق الجمعية العضو. وفيما يخص الجمعية العضو فى ليبيريا، بدأت الجمعية العضو ذاتها التحقيقات. وغادر كثيرون الآن الجمعية العضو وكانت السكرتاريا تناقش مع القيادة الحالية كيفية المضي قدمًا. ورُفعت التقارير إلى الجهات المانحة وإلى مفوضية المؤسسات الخيرية. وشدد الرئيس على أن قضايا الاحتيال والأزمات الداخلية لم تقتصر على إقليم أفريقيا واقترح إجراء المزيد من المناقشة بخصوص هذا الأمر في اجتماع مقبل، مع الاعتراف بأن هذه القضايا أثارت أسئلة عن قدرة الاتحاد على تتبع ما كان يحدث في ثمة جمعيات أعضاء.

وأحاط أحد أعضاء المجلس علمًا بالقلق بشأن الفتيات والشابات اللاتي استطعن الوصول إلى خدمات تنظيم الأسرة، ومع ذلك لم تُوفر للكثيرات منهن حماية من عدوى فيروس نقص المناعة البشري (HIV)/العدوى المنتقلة بالاتصال الجنسي (STI)، واقترح تطبيق نهج تعاوني مع الشركاء مثل الصندوق العالمي (غلوبال فند) وخطة الرئيس الطارئة للإغاثة من الإيدز (PEPFAR)، لضمان شمول العيادات للنساء المعرضات لمخاطر عالية. وأقر المدير العام بأنها كانت حالة من حالات الفشل الجماعي وأن IPPF قد دعم الجهود المبذولة لتتحرك القطاعات المعنية معًا لمعالجة هذا الأمر. وكانت هناك مشاركة جيدة مع الصندوق العالمي وكان التعاون مع خطة الرئيس الطارئة للإغاثة من الإيدز (PEPFAR) في المراحل الأولى.

وبالنظر إلى أرقام الميزانية غير المدققة لعام 2020، طلب أحد أعضاء المجلس توضيحًا بشأن الأرقام السالبة وتأثير ذلك على الاحتياطي العام. وأفاد المدير العام أنها كانت خسائر حسب الخطة (سحب الرصيد من المشروعات المقيدة) وأن الاحتياطيات العامة ستزيد إلى الحد المنصوص عليه في سياسة الاحتياطيات العامة. وكانت الإيرادات الأساسية غير المقيدة أعلى من النفقات وسوف يُسأل المجلس إذا كان من الممكن تخصيص جزء من هذا الفائض للاستثمار في تطوير النظم.

وطُلب من المدير العام أن يطرح الأفكار والمستجدات بخصوص السكرتاريا بعد إعادة الهيكلة. وأفاد بأن عملية إعادة الهيكلة قد اكتملت مع أن ثمة مناصب رئيسية لم تُشغل بعد. وعمومًا، سار كل شيء على ما يرام، واجتهد الموظفون في خدمة الجمعيات الأعضاء، بالرغم من تقليص حجم السكرتاريا. وسوف يرفع ممثلو رابطة الموظفين تقريرهم إلى المجلس في وقت لاحق من الاجتماع.

وردًا على سؤال عن توقعات التمويل، أفاد المدير العام بأن سبب القلق الأكبر كان المملكة المتحدة، لأنها خفضت ميزانية التنمية الخارجية من 0.7٪ إلى 0.5٪. وأنشأت مكتب FCDO بدمج وزارة التنمية الدولية (DFID) مع وزارة الخارجية. وترتب على هذا شلل في عملية صنع القرار، ولن توافق على أي ميزانيات تتجاوز سنة واحدة للسنة المالية 2021. وكان أكبر برنامجين من برامج IPPF مع المملكة المتحدة برنامج WISH 1 و WISH 2 ونهايتهما في يونيو. وفي يونيو من العام الماضي، طُلب من IPPF إعداد طلب تمديد، وفعلنا، ولكن لم نتلقى ردًا حتى الآن. وسيؤدي عدم تجديد هذه البرامج إلى آثار تتجاوز البرامج نفسها، لأن إدارة البيانات والتوريد والحماية كانت تعتمد إلى حد كبير على هذه البرامج. وكان التمويل من اليابان غير مؤكد. ولم تتفَّح الميزانية المعتمدة.

وراجع المجلس توصية من لجنة العضوية بتعليق جمعية الستغال العضو، على النحو المفصل في الورقة رقم BoT/03.21/DOC/2.1.

*وبعد التوصية التي قدمتها لجنة العضوية، **وافق** مجلس الأمناء بالإجماع على تعليق عضوية جمعية السنغال العضو (الجمعية السنغالية لرفاه الأسرة) في IPPF.*

والمجلس **أحاط علمًا** بتقرير موحد من رئيس **IPPF والمدير العام**

3. استراتيجية الشباب

1.3 مناقشة بشأن مشاركة الشباب

رحب الرئيس بأولغا دافين ناموكوزا، ممثلة الشباب السابقة لدى المجلس الحاكم وعضوة جمعية أوغندا العضو.

قدمت مانويله هيرويتس، مديرة شعبة البرامج، الورقة رقم BOT/03.21/DOC/3.1 وطرحت فيها أمثلة على الممارسات الجيدة لمشاركة الشباب الهادفة التي طبقت على مستوى الاتحاد، بما في ذلك دراسة حالة من الجمعية العضو في أوغندا. وأشارت إلى الآراء المطروحة في إطار المراجعات والمشاورات التي جرت مع الشباب، فضلًا عن بعض التدخلات المخطط لها لتطبيق الدروس المستفادة الحالية، وإحداث تحول ثقافي تنظيمي يمكِّن الشباب من المشاركة الهادفة على جميع مستويات الاتحاد. وكانت هذه الوثيقة ثمرة جهد جماعي من مسؤولي الشباب والمتطوعين الشباب والجمعية العضو في أوغندا ومكتب

أفريقيا الإقليمي، والذي سوف يستضيف القيادة الشبابية العالمية للسكرتاريا. ولقد أنجزنا الكثير لتعزيز مشاركة الشباب، وأوضحت بعض الجمعيات الأعضاء، مثل الجمعية العضو في أوغندا، ما يمكن تحقيقه بتعزيز الالتزام التنظيمي، ومع ذلك لم يكن ممكنًا حتى الآن تجميع هذه التجارب معًا في نهج موحد على مستوى الاتحاد لتحقيق تحول ثقافي حقيقي يمكِّن الشباب من المشاركة على جميع المستويات في جميع قطاعات الاتحاد. ومن بين التدخلات الرئيسية المخطط لها منتديات الشباب وشبكات IPPF للشباب وتوظيف الشباب وفرص التدريب.

وأضافت أولغا دافين ناموكوزا أنها سعيدة لأن IPPF اختار أن يظل مواليًا للشباب وتحدثت عن عمل جمعية الصحة الإنجابية في أوغندا بشأن مشاركة الشباب الهادفة، والتي أبلت بلاءً حسنًا جدًا في تشكيل القرارات السياسية وتوجيهها في جميع أنحاء البلاد. وطلبت من أعضاء المجلس النظر في الأسئلة التالية:

- كيف يدعم IPPF الشباب في المجلس واللجان الدائمة لتبادل المعلومات مع الشباب من الجمعيات الأعضاء على نطاق أوسع؟
- كيف يشعر الأمناء الشباب في المجلس بالدعم لتعزيز الاتصال والتواصل وتوجيه وجهات نظر قطاع الشباب على نطاق أوسع؟

وفي أثناء المناقشة، تم تسليط الضوء على البنود التالية لوضعها في الاعتبار لتعزيز مشاركة الشباب الهادفة:

- الالتزام بالبرامج/بالمساحات الصديقة للشباب والخدمات التي تركز على الشباب.
- تعزيز التواصل والترابط في مجالات أخرى غير الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية مع منظمات وشبكات الشباب الأخرى غير الجمعيات الأعضاء و IPPF.
- المشاركة مع المانحين لتوفير موارد خاصة بالشباب تعزز الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية.
- ما هو تعريف مشاركة الشباب الهادفة؟ إدراج مفهوم القيادة الشبابية الأساسية. الإشارة إلى ما يقوم به الاتحاد الأفريقي في هذا الصدد.
- تشجيع الحوارات بين الأجيال. وكبار السن هم سبب المشكلة في الغالب. ومن ناحية أخرى، ربما يستطيع كبار السن تيسير بعض الأنشطة مثل المشاركة بين الشباب وصناع القرار.
- توفير الدعم اللازم من الأمناء الأكبر سناً إلى الأمناء الشباب. ويمكن الاستعانة بالإرشاد والتوجيه أو التوفيق بين شرائح من أجيال مختلفة للعمل الوثيق معًا.
- تدريب الشباب – خطة عالمية لدعم الشباب ودمج الشباب على جميع مستويات الجمعيات الأعضاء.
- ماذا يحدث للشباب بعد انتقالهم من سن 25؟ البحث عن طرق لمواصلة إشراك الشباب بمجرد تجاوزهم سن 25 عامًا.
- أهمية دور الشباب القيادي في السكرتاريا.
- الاستثمار في الشباب – المزيد من التمويل المحلي لمشاريع الشباب الخاصة.
- هيكل واضح للربط بين شبكات الشباب في الاتحاد.

أوضحت مانويله هيرويتس أن الإطار الاستراتيجي يضع الشباب في قلب عمل IPPF، وتوجد أيضًا خطة عمل ومبادرات محددة قيد التنفيذ حاليًا. وكانت السكرتاريا تتطلع إلى تعزيز القيادة الشبابية بالموارد الرئيسية مثل الدليل الإرشادي الذي يركز على الشباب. وقد استُخدم لتعبئة الموارد، على سبيل المثال، التمويل الوارد من كندا للعمل مع الشباب. وكانت خارطة الطريق بالغة الأهمية لضمان وضع أصوات الشباب في الاعتبار عند تطوير الإطار الاستراتيجي الجديد، وكانت هناك آليات مختلفة قيد النظر فيها. وكانت السكرتاريا بصدد تعيين قيادة عالمية للشباب سوف يُطلب منها تقديم خرائط طريق تتسم بالدقة وتُرفع إلى المجلس.

والمجلس **أحاط علمًا** بالتقرير الخاص بمشاركة الشباب.

*وانطلاقًا من تأكيد مجلس الأمناء على التزامه بتعميق مشاركة الشباب الهادفة في كل ما يفعله IPPF، **قرر** إيلاء اعتبار خاص لهذا الأمر أيضًا في تصميم إستراتيجية IPPF التالية بما في ذلك النظر في مدى وفاء الجمعيات الأعضاء بالتزاماتها في هذا الصدد، وثمة قضايا أخرى مثل تعزيز الحوار بين الأجيال، والتواصل مع القائمين على دعوة الشباب ميدانيًا، وانتقال الشباب الذين تجاوزوا 25 عامًا إلى مرحلة المشاركة وتخصيص الموارد اللازمة للمبادرات التي يقودها الشباب.*

4. اتصالات الجمعيات الأعضاء: دعم مشاركة مجلس الأمناء مع الجمعيات الأعضاء

راجع المجلس ورقة المقترحات الخاصة بمشاركة الأمناء مع الجمعيات الأعضاء بموجب الورقة رقم BoT/03.21/DOC/4. وتمت الإحاطة علمًا بأن الأمناء تقلدوا مناصبهم في الاتحاد في شهر يونيو من العام الماضي، مع إلزامهم بإجراء زيارات شخصية إلى الجمعيات الأعضاء. ولما عرقلت جائحة كورونا جهود انعقاد الاجتماعات الشخصية،

كان من الضروري اغتنام الفرص السانحة للمشاركة فيها عبر الإنترنت، لأن هذا يعزيز إجراءات تنصيبهم ويعمق مشاركتهم في الأنشطة المجتمعية. ورحب الرئيس بهذا النهج وشدد على أن كلَّ أمينٍ أمينٌ عالمي، وكذلك أهمية الحوار بين الأجيال.

والمجلس **أحاط علمًا** بخطة المشاركة المقترحة عبر الإنترنت خلال عام 2021 للأمناء ليشاركوا مع الجمعيات الأعضاء:

1. عقد اجتماع افتراضي للتعارف والترحيب بحضور الرئيس والمدير التنفيذي وممثل الشباب لدى الجمعية العضو في بلد الأمين أو إقليمه.
2. جلسات "الحقيبة البنية" ربع السنوية مع أربع جمعيات أعضاء تُصنَّف حسب موضوعات IPPF الرئيسية، وهي الشباب، الوصول الآمن للإجهاض، التوجه الجنسي وهوية النوع والتعبير (SOGIE)، كوفيد-19، تقديم خدمات افتراضية فعالة والتثقيف الجنسي الشامل.
3. فرصة المشاركة في جلسات المنتديات الإقليمية والشبابية لعام 2021، في إقليم الأمين أو غيره من الأقاليم. وتُعد هذه المنتديات فرصة لتمكين الجمعيات الأعضاء من التعاون وتبادل الدروس المستفادة والرؤى الاستراتيجية وتعزيز شعورنا بالتكاتف.
4. اغتنام فرص المشاركة الأخرى.

وقد تُتاح هذه الفرص على مدار الأشهر الستة المقبلة، وتُعقد اجتماعات افتراضية للتعارف والترحيب اعتبارًا من مارس 2021؛ وتنطلق جلسات "الحقيبة البنية" في الأسبوع الثاني من أبريل 2021.

5. الأمريكتان والكاريبي

تلقى مجلس الأمناء تقريرًا بشأن الأمريكتين والكاريبي، ضمن الورقة رقم BOT/03.21/DOC/4. ورحب الرئيس بوجود أندريه ديبونتي في الاجتماع بخصوص هذا البند من جدول الأعمال. ونيابة عن المجلس، شكر الرئيسُ المديرَ العامَ وأناماريا بيجار وأندريه والفريق على وتيرة التقدم المحرز في خارطة طريق المرحلة الانتقالية. وتمت الإحاطة علمًا بانفصال جمعيات إقليم نصف الكرة الغربي الأعضاء السابقة رسميًا في 1 يناير 2021. ويبلغ عدد الجمعيات الأعضاء التابعة لـ IPPF في هذا الإقليم الآن 10 جمعيات في 21 دولة في الأمريكتين والكاريبي. وكان المتوقع أن تنتهي الفترة الانتقالية في حوالي 31 مارس 2021، عندما يسلم الفريق الانتقالي اختصاصاته لفريق إقليمي جديد. وأفاد المدير العام بأنه قد تم إجراء مقابلات بشأن المدير الإقليمي الجديد وسوف يتم الإعلان عن المناصب القيادية الرئيسية قريبًا.

وقدمت أناماريا بيجار تقريرًا عن تنفيذ خارطة الطريق الانتقالية لإقليم الأمريكتين والكاريبي. وبخصوص عملية الفصل، تمت الإحاطة علمًا بأن كافة الجمعيات الأعضاء السابقة قد وقعت الآن على صكوك التغيير في اتفاقيات تمويلها الأساسي في يناير 2021، ونصت على وجوب إبلاغها اتحاد IPPF بالبيانات المالية وبيانات البرامج لعام 2020 لتتلقى التحويل النهائي لتمويلاتها الأساسية. وفيما يخص الجمعيات الأعضاء الجديدة للإقليم، بدأت عملية تحديد النطاق في أواخر عام 2020 لتحديد الجمعيات الأعضاء الجديدة في البلدان ذات الأولوية والبلدان التي تم تحديدها هي بوليفيا وهندوراس وإكوادور وهايتي وكوبا. وقد أُرسِلت دعوات إلى منظمات في إكوادور وهندوراس. وكان البحث جاريًا في بوليفيا وهايتي. وفي كوبا، دُعيت إحدى المنظمات لتكون شريكًا متعاونًا. ومن رابطة تنظيم الأسرة (FPA) في الكاريبي، تمت دعوة ست مؤسسات من 12 مؤسسة منتسبة لتصبح جمعيات أعضاء، وقررت مؤسسة واحدة منها عدم متابعة هذه العملية. وكان الإقليم على وشك توقيع مذكرة تفاهم مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وشبكة إقليمية معنية بالإجهاض. وسادت بين الجمعيات الأعضاء أجواءٌ إيجابيةٌ للغاية، ومضوا قدمًا في الأولويات الإستراتيجية المحددة في أكتوبر.

وأضاف المدير العام أن جميع المنظمات التي تم التواصل معها للنظر في الانضمام إلى IPPF كانت على استعداد تام لذلك، وهذا يدل على أن IPPF يتمتع بصورة لائقة وسمعة طيبة.

وأطلع أندريه ديبونتي المجلس على مستجدات تسجيل اسم IPPF. وتقرر حماية اسم IPPF وعلاماته التجارية في البلدان التي سيكون للسكرتاريا حضور مباشر فيها، ومنها كولومبيا وترينيداد وتوباغو، وكذلك في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. وكانوا يعملون بالتعاون مع اتحاد أمريكا لتنظيم الأسرة (PPFA). ويمتلك IPPF الآن اسم IPPF وعلامته التجارية في المملكة المتحدة، والعمليات جارية الآن في كولومبيا وترينيداد وتوباغو. وكانت هناك معارضة من إقليم نصف الكرة الغربي، ولكن لم يخرج هذا كله عن نطاق إجراءات العلامات التجارية العادية. واستمرت العملية، وسوف يستغرق إكمالها بعض الوقت. وعلق أحد أعضاء المجلس قائلًا إن استخدام الآخرين لاسم IPPF قد يشكل خطرًا على IPPF يصعب إدارته.

وردًا على سؤال عن المعارضة وإذا كانوا يستغلون الانفصال في الحركة، تم إبلاغ المجلس أنه منذ البداية لم يرد الإقليم الجديد على أي هجوم، وهدأت الأمور الآن. وكان إقليم نصف الكرة الغربي لا يزال يستخدم اسم IPPF، ولا يوجد الآن تنازع واضح. ولم تظهر أي مؤشرات على أن المعارضة قد استغلت التقسيم.

وفيما يخص تصورات المانحين والدعم السياسي، أفاد المدير العام بأن معظم المانحين لم يتأثروا بالأمر. واتخذت الحكومة الكندية، التي عملت عن كثب مع إقليم نصف الكرة الغربي، خطوات لحماية علاقتها مع IPPF.

وسأل أحد أعضاء المجلس عما إذا كانت عملية التوظيف للفريق الجديد ستراعي اهتمامات الشباب. وأكدت السكرتاريا ذلك، وأنها سوف تعلن عن بعض التعيينات الهامة قريبًا.

وردًا على سؤال حول الخطط الخاصة بنشاط وسائل التواصل الاجتماعي، أخبر المجلس بأن الإقليم لديه حملات جارية تتعلق، على سبيل المثال، بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، وسوف يتم الانتقال إلى الفريق الجديد بسلاسة.

والمجلس **أحاط علمًا** بالتقرير الخاص بالأمريكتين والكاريبي و**قرر** تقديره لقيادة المدير العام والفريق الذي تقوده أناماريا بيجار. وأعرب المجلس عن شعوره بالفخر الشديد بما تحقق حتى اليوم وسروره بتحديد الأعضاء الجدد لزيادة عدد أعضاء IPPF في هذا الإقليم، بما في ذلك انتقال بعض المؤسسات المنتسبة لرابطة تنظيم الأسرة في الكاريبي (CFPA) لتصبح جمعيات أعضاء جديدة.

6. ثقافة مكان العمل

تلقى المجلس تقرير الحماية السنوي لعام 2020 وتقرير إدارة الحوادث ضمن الورقة رقم BOT/11.20/DOC/6.1. وتلقى أيضًا تقريرًا أوليًا عن استطلاع مكافحة العنصرية بين الموظفين ضمن الورقة رقم BOT/03.21/DOC/6.2 واستطلاع جس نبض رابطة الموظفين، ضمن الورقة رقم BOT/03.21/DOC/6.2.

تقرير الحماية السنوي 2020 وتقرير إدارة الحوادث السنوي 2020

أفاد المدير العام بأن رئيس شؤون الحماية لم يتمكن من حضور الاجتماع وأن ماريا دارامي-لويس، مديرة الأفراد والمنظمات والثقافة، سوف تقدم هذيْن التقريريْن.

وتم التأكيد للمجلس على الأهمية التي يوليها IPPF للحماية وجهوده منذ عام 2019 لتعزيز قدرته على معالجة قضايا الحماية والالتزامات المالية الموجهة لهذا الأمر. ومع ذلك، أقرت السكرتاريا بوجود فجوات في الإمكانات. وأخبر المجلس بأهمية برنامج المملكة المتحدة WISH الشديدة في دعم قدرته على الحماية، وعدم اليقين بشأن تمويل WISH المستقبلي. ومع أن مستويات الإبلاغ عن إدارة الحوادث مازالت مرتفعة، تم إحراز تقدم في هذا الشأن. وهناك جهود للتمييز بوضوح بين الحماية وإدارة الحوادث.

وأضاف الرئيس أن IPPF قد اتخذ قرارًا واعيًا بضرورة التمييز بين طريقته في رفع تقارير الحماية، بما في ذلك قضايا أخرى مثل السلامة والإساءة والعنف الجنسي، مقارنة بالحوادث البالغة الخطورة، التي انطوت على قضايا معينة مثل ادعاءات الاحتيال والتحرش في مكان العمل.

وسأل الرئيسُ أعضاء المجلس عما إذا كانت هذه التقارير تزود الأمناء بالمعلومات التي يحتاجون إليها وطلب التأكيد على أن السكرتاريا تتولى مسؤولية الحوادث التي تم الإبلاغ عنها. وأثنى أعضاء المجلس على جهود السكرتاريا في إعداد هذه التقارير. وطُرح سؤال حول الإبلاغ عن الحوادث غير المثبتة وتأثير هذه الحوادث المحتمل على الإحصاءات وتحديد الاتجاهات. وأجاب المدير العام بأن نظام الإبلاغ لا يزال في مهده، ومع ذلك من المهم حصر أعداد جميع الحالات التي تم التوصل إليها وتتبعها. وبالإضافة إلى ذلك، كان من الضروري أيضًا تتبع الحالات الكيدية والتي لا أساس لها. وصدر اعتراف بعدم سهولة تفسير البيانات عند إدراج هذه الحالات، ولكن الأرقام الواردة في تقرير الحماية كانت صغيرة جدًا لدرجة لا تسمح بإمكانية النظر في اتجاهاتها. وتمت الإحاطة علمًا بأن هذه التقارير هي أولى التقارير السنوية صدورًا. واتفق أعضاء المجلس على أهمية إجراء مراجعة للبيانات على مدى سنة واحدة وسنتين وثلاث سنوات، وفي الوقت ذاته أهمية ترسيخ ثقافة الحماية في السكرتاريا وفي كل جمعية عضو أيضًا. وينبغي أن تكون الحماية جزءًا لا يتجزأ من دور كل فرد في جميع مستويات الاتحاد.

وأكد أحد أعضاء المجلس على أهمية معرفة كل فرد في IPPF، على المستوى المركزي والإقليمي ومستوى الجمعيات الأعضاء، كيفية الإبلاغ عن القضايا أو المخاوف، وتساءل إذا كانت هناك أنظمة مطبقة لإبلاغ الأشخاص الجدد بذلك. وأفاد المدير العام أن هذا الأمر أدرج في توجيهات تنصيب الموظفين الجدد في السكرتاريا، ومع ذلك يتطلب المزيد من التطوير. وكانت هناك أيضًا وثائق مثل مدونة قواعد السلوك ودليل السياسات لموظفي السكرتاريا، لكن الاتحاد بحاجة إلى بذل المزيد من الجهد.

وأضاف أحد أعضاء المجلس أن الغالبية العظمى من الجمعيات الأعضاء ليس لديها سياسات أو عمليات تتماشى مع دليل سياسات IPPF وتساءل إذا كانت السكرتاريا تعلم عدد الجمعيات الأعضاء غير المتوافقة معه، والجهود المبذولة لمعالجة هذا الأمر. وكان رد المدير العام أنه لم يتم إجراء أي استطلاعات بعد وأقر بأن العديد من الجمعيات الأعضاء تحتاج مزيدًا

من الدعم في هذا المجال. وقدمت السكرتاريا حزمة تدريبية للمدرّبين في مجال الحماية. وتمت الإحاطة علمًا بأن IPPF، بالإضافة إلى رئيس شؤون الحماية ومسؤول دعم قاعدة البيانات، لديه اثنين من مستشاري الحماية، بتمويل من وزارة FCDO من خلال برنامج WISH، يقدمان الدعم لأقاليم أفريقيا والعالم العربي وجنوب آسيا. وتكمن المشكلة في كيفية إنشاء تأثير تسلسلي لتكرار ما تم إجراؤه بشكل جيد في الأقاليم الأخرى والجمعيات الأعضاء.

وردًا على سؤال عن الشكاوى المتكررة، أفاد المدير العام أن IPPF يتمتع بتجارب سابقة في هذا الأمر، ما يمثل تحديًا للمنظومة، وكيفية حل هذا الأمر قيد النظر.

وأثنت عضوة من أعضاء المجلس على ما أحرزته السكرتاريا من تقدم في معالجة قضايا الحماية، لكنها نبهت إلى أن أي منظمة تستطيع بسهولة دائمًا أن تتعامل مع الهياكل والسياسات، وليس السلوك والثقافات وعلاقات القوة بين النوع والعمر وغيرهما من العوامل. ومن المهم جدًا أن يجد الناس آليات شفافة يعبروا بها عن أنفسهم ويجدوا من يستمع إليهم وأن يكونوا واثقين من أن شكواهم سوف تؤخذ على محمل الجد. والأمر يتعلق بتوفير مكان للعمل يشعر فيه الناس بالأمان، ولن يشعروا بالأمان إلا إذا علموا أن هناك من يسمعهم وينصت إليهم.
ويرتبط بهذا الأمر الخوف من الانتقام. ولا يخبرنا عدد الحالات بالكثير عن التحديات الحقيقية التي تواجه المنظمة. وينبغي في مرحلة ما أن يكون هناك تحليل للحالات على مستوى العالم، بدلاً من النظر إلى كل حالة على حدة.

وعلق أحد أعضاء المجلس قائلًا إن إدراج الشكاوى مجهولة المصدر أمر بالغ الأهمية، حتى يحين الوقت الذي يطمئن فيه الناس ويثقون بأنهم لن يتعرضوا للانتقام. ووافق المدير العام على ذلك، وأضاف أن الشكاوى المجهولة المصدر ليس من السهل إدارتها، ومنها الكيدية. وكانت هناك حالة لشخص استخدم هوية مزورة، وأرسل شكواه إلى الجهات المانحة ومفوضية المؤسسات الخيرية.

وشدد الرئيس على وجوب التحقيق في جميع الشكاوى، بما فيها الشكاوى المجهولة. وتناول الرئيس تعليقًا من أحد أعضاء المجلس مفاده أن سوء تصنيف الموظفين حسب النوع ينبغي اعتباره مدرجًا في فئة التحرش والتمييز. يحتاج IPPF في كل أعماله على مستوى قطاعات الاتحاد إلى التأكد من حشد أصوات الممثلين حول طاولة صنع القرار ليكون التنوع هو السمة المميزة في كل ما يقوم به IPPF.

<u>تقرير عن الاستطلاع الأولي لمكافحة العنصرية بين الموظفين</u>
رحب الرئيس بالبروفيسور ميشيل غودوين، والدكتور مايكل مكاكران، والدكتور نيها كاجيل، الذين كانوا يقومون بمراجعة أوسع نطاقًا، كان استطلاع مكافحة العنصرية بين الموظفين جزءًا منها. وشُدِّد على أن تقرير استطلاع مكافحة العنصرية بين الموظفين تقرير أولي في هذه المرحلة.

وقدمت البروفيسور ميشيل غودوين هذا البند بتسليط الضوء على أن نتائج الدراسة تكشف ما يلي:
1. تعتقد أقلية فقط من الموظفين أن العنصرية والتمييز العنصري والإثني والديني و/أو الطائفي لا يمثلان مشكلة في المنظمة.
2. يعتقد 62٪ من الناس أن العرق يمثل مشكلة في IPPF ككل. وليس مجرد قضية شخصية ولكنه أيضًا قضية مؤسسية.
3. إن 20٪ من الموظفين لديهم تجربة شخصية مع العنصرية داخل المنظمة وثلثهم شهدوا شخصيًا حوادث عنصرية داخل IPPF في العامين الماضيين. وعلاوة على ذلك، فإن معظم هذا الوقت كان أثناء الإغلاق، فماذا يعني ذلك؟

وأثناء المناقشة، سأل أحد أعضاء المجلس إذا كانت العينة التي تم إجراء الاستطلاع عليها تمثل المنظمة. وأخبر المجلس أن الاستطلاع تم إجراؤه في يناير وامتدت فترة المشاركة فيه لثلاثة أسابيع. واستجاب للاستطلاع 186 موظفًا من أصل 285 موظفًا، أي 65٪ من السكرتاريا ككل، وهذه النسبة كافية. ووزعت على النحو التالي:

إقليم أفريقيا 65٪
إقليم العالم العربي 45٪
إقليم شرق وجنوب شرق آسيا وأوقيانوسيا 68٪
الشبكة الأوروبية 82٪
إقليم جنوب آسيا 55٪
المكتب المركزي 66٪

وسلط الدكتور مايكل مكاكران الضوء على الاختلاف في معدلات الاستجابة بين المكاتب، وأشار إلى أن المكاتب الأقل استجابة للاستطلاع كانت أرجح المكاتب تعرضًا لقضايا العنصرية، بالنظر إلى التركيبة السكانية.

وأضافت الدكتورة نيها كاجال أن الجزء التالي من الدراسة سوف يشمل البحث النوعي ومناقشات مجموعة التركيز والمقابلات الشخصية الفردية.

وسأل أحد أعضاء المجلس إذا كان هناك فهم واضح بين المشاركين لمعنى العنصرية. وسأل عضو آخر في المجلس إذا كانت صياغة بعض الأسئلة تتعلق بالألوان بدلاً من العنصرية وهل كانت هناك أسئلة محددة عن مناهضة السواد على وجه الخصوص. وأفاد المستشارون أن الأسئلة كانت تتعلق بالعنصرية والاستعمار والإثنية، وكان هناك مسرد للمصطلحات في كل استطلاع، مع تحديد معاني جميع المصطلحات بوضوح. ولم تُطرح أسئلة صريحة عن التمييز على أساس اللون ومناهضة السواد. وصُمم الاستطلاع بحيث يكون من السهل معرفة المجموعات الأكثر تعرضًا للعنصرية. وكان الباحثون يجرون تحليلًا متعدد المتغيرات في هذا الوقت وهذا من شأنه أن يوضح المجموعات التي تعاني من أعلى درجات العنصرية والأسس التي قامت عليها.

استطلاع جس نبض رابطة الموظفين

رحب الرئيس بإستيل واغنر، عضوة لجنة بلجنة رابطة الموظفين (SAC)، التي قدمت نتائج استطلاع جس نبض رابطة الموظفين.

وأبلغ المجلس أن الاستطلاع قد تم إجراؤه في ديسمبر 2020. وكان الهدف منه جمع بيانات من الموظفين حول الأولويات لتقديمها إلى لجنة رابطة الموظفين للمضي قدمًا في العام المقبل. واستجاب ثلث مجموع الموظفين وتم استخلاص الآراء بناءً على خمسة مجالات رئيسية في الاستطلاع (الإدارة/القيادة، تأثير إعادة الهيكلة وتنفيذ مركزية الجمعية العضو، والموارد البشرية، والحماية، واتصالات السكرتاريا). وركزت الاتجاهات الشاملة المستخلصة من الاستطلاع على المجالات التالية:

- التواصل
- الحماية
- رفاهية الموظفين
- بناء المجتمع والثقافة

والنشاط التالي للجنة رابطة الموظفين (SAC) هو عقد اجتماع عام وإجراء انتخابات لأن اللجنة تم خفضها بمقدار النصف بسبب عملية إعادة الهيكلة. وسوف يعمل على ضمان الشفافية وتنسيق التواصل مع الموظفين. وسوف تُعد رفاهية الموظفين مجالًا رئيسيًا من مجالات العمل في هذا العام. واتضح أن الموظفين كانوا يكافحون الآن نتيجة لإعادة الهيكلة وتزايد أعباء العمل، فضلاً عن المسؤوليات الأسرية الإضافية والضغوط الواقعة عليهم أثناء جائحة كوفيد. وسوف تعمل لجنة رابطة الموظفين (SAC) على بناء المجتمع والثقافة، وهو أمر مهم للغاية حيث شعر العديد من الموظفين بالعزلة، مع عقد لقاءات للموظفين وإنشاء لجان صغيرة تجمع بين الناس.

وفيما يخص البنود التي يجب المضي قدمًا فيها مع الإدارة، فإنها ستركز على التواصل ورفاهية الموظفين وتوحيد سياسات الموارد البشرية على مستوى السكرتاريا والتوجيهات بشأن العمل في المنزل والموازنة بين العمل والحياة الشخصية وتقييمات عبء العمل أثناء مراجعات تطوير الأداء. وفيما يخص الحماية، سوف تدعو لجنة رابطة الموظفين (SAC) إلى تدريب الإدارة على التنمر والتحرش وزيادة الوعي بالمنصات الحالية وكيف يستفيد الناس منها. وطالبت لجنة رابطة الموظفين (SAC) برسائل أوضح من الإدارة بشأن السكرتاريا الموحدة ورؤية IPPF المستقبلية.

وشكر الرئيس الاستشاريين وممثل لجنة رابطة الموظفين على عروضهم التقديمية الواضحة والمفيدة. وسوف يهتم المجلس بهذه القضايا بانتظام، ويتلقى خطط عمل من الإدارة بناءً على الاستطلاعيْن. وسوف يسعى المجلس إلى النظر في التقاطعات المترتبة على كلا الاستفساريْن.

والمجلس **أحاط علمًا** بتقرير الحماية السنوي لعام 2020 وتقرير إدارة الحوادث السنوي، مع الإحاطة بالمزيد من التصحيحات التي قدمها المدير العام والتأكيد على أهمية هذه الأمور.

والمجلس **أحاط علمًا** بنتائج استطلاع جس نبض رابطة الموظفين والتقرير الأولي بشأن استطلاع مكافحة العنصرية بين الموظفين. وتمت **الإحاطة علمًا** بأن المدير العام سيعرض التوصيات الناشئة عن هذا العمل على المجلس في اجتماع مقبل.

7. التقدم المحرز في تطبيق خطة عمل المجلس

قدم الرئيس بطاقة التقرير لشهر مارس 2021، والتي أظهرت إحراز تقدم في تطبيق خطة عمل المجلس. وكانت بطاقة التقرير الثانية لقياس خطة العمل، وفي معظم المجالات كان المجلس على الطريق الصحيح.

والمجلس **أحاط علمًا** بالتقدم الذي أحرزه في تنفيذ خطة عمله على النحو المبين في بطاقة التقرير – مارس 2021.

وتم إخطار الأمناء بأن لجنة الترشيحات والحوكمة سوف تقيّم المجلس، بصفتهم الفردية كأمناء وكفريق عمل. وسوف تلتزم بمنهج تستعين فيه بمستشارين خارجيين لإجراء تقييم "360 درجة"، ويُطبق أيضًا على المدير العام.

وتمت **الإحاطة علمًا** بأن عقد المدير العام سينتهي في عام 2021 وأنه، في أحد اجتماعات المجلس المقبلة، سوف تُعقد جلسة سرية ومغلقة لمناقشة تجديد العقد.

8. المالية

تلقى المجلس المسودة الأولى لتوقعات نهاية العام للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، وورقة بشأن مراجعة ميزانية عام 2021 للسكرتاريا الموحدة ومسودة سياسة الاستثمار ضمن الورقة رقم BOT/03.21/DOC/8.1-8.3. عرضت إليزابيث شيفر، رئيسة لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR)، التحديث المالي، بدعم من ڤارون أناند، مدير شعبة المالية والتكنولوجيا.

ولفتت رئيسة لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) انتباه المجلس خصوصًا إلى القضايا التالية:

- كان هناك عدد من الإجراءات التي طُلب من المجلس اتخاذها. وكان بعضها من مخلفات هيكل الحوكمة القديم ويمكن النظر في الوقت المناسب فيما إذا كانت جميع هذه البنود تتطلب موافقة المجلس، أو إذا كان من الممكن إحالة بعض البنود إلى لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR).
- وفي اجتماع المجلس المقبل في يونيو، سوف يُطلب من المجلس الموافقة على التدقيق السنوي والنظر في سياسة الاستثمار.
- وراجعت لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) الأرقام الإرشادية لنهاية عام 2020 وكانت ترغب في إجراء بعض التعديلات.
- وكان هناك تنقيح طفيف لميزانية 2021. وحدث تغيير كبير في مصدر واحد من مصادر التمويل، في تخصيص الأموال المقيدة في المقام الأول. وبالإضافة إلى ذلك، سوف تترتب بعض الآثار المالية على إنشاء المكتب الإقليمي الجديد للأمريكتين والكاريبي.
- وطُلب من المجلس الموافقة على قرض رأس مال عامل من مؤسسة صندوق الاستثمار للأطفال (CIFF) لبرنامج WISH بقيمة 3 ملايين دولار أمريكي، يستحق السداد في 31 ديسمبر 2021. وطُلب من المجلس الموافقة على أن يكون المدير العام ورئيس لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) هما المفوضان بالتوقيع على اتفاقية تسهيلات القرض.

وأضاف مدير شعبة المالية والتكنولوجيا أن مسودة سياسة الاستثمار قد راجعتها لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) وسيتم إجراء المزيد من التعديلات قبل عرضها على المجلس للموافقة عليها. وفي هذه الأثناء، إذا كان لدى أعضاء المجلس أي تعليقات على هذه السياسة، فسوف يتم أخذها أيضًا في الاعتبار.

وأثناء المناقشة، أشار أحد أعضاء المجلس أن حصول المجلس على ملخص تنفيذي للقضايا المالية والإجراءات المطلوبة سيكون مفيدًا للمجلس في المستقبل. وتم توضيح أن المجلس سوف يتلقى في العادة تقرير لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR)، وسوف تُلخص فيه جميع القضايا الرئيسية. وبهذا الخصوص، اجتمعت لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) منذ بضعة أيام، ولم يكن من الممكن تقديم تقرير موحد. ومن الآن فصاعدًا، سوف يتلقى المجلس تقريرًا موجزًا دائمًا.

وسُئلت السكرتاريا عن سبب عدم ذكر الجمعيات الأعضاء المحددة التي تعرضت لمخالفات مالية في سجل المخاطر. وأخبِر المجلس بأن سجل المخاطر يحتوي على ملخص رفيع المستوى، واطلع عليه المجلس وأشرف عليه فريق قيادة المديرين ولجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR). وفيما يخص الجمعيات الأعضاء المحددة المشار إليها، سيتم إدراجها في تقرير إدارة الحوادث. وسوف يقوم المدققون الداخليون، بتوجيه من لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR)، بمراجعة مكتبي أفريقيا والعالم العربي الإقليميين.

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم بشأن قضايا الاحتيال والرقابة وتساءلوا إذا كان هذا الأمر إخفاق منهجي، بالنسبة لإقليم أفريقيا على وجه الخصوص. وأُخبر المجلس بأن فريق قيادة المديرين (DLT) كان أيضًا قلقًا جدًا بشأن القضايا التي ظهرت وتأثر بها أكثر من إقليم، وأجروا مناقشات مستفيضة حول هذه المسألة. وأعربت الجهات المانحة عن قلقها أيضًا. وكان نظام الإبلاغ عن الحوادث جيدًا جدًا، وتم إنشاء فريق لتنسيق الشؤون المالية في السكرتاريا. ودارت مناقشات أيضًا حول الحاجة إلى تعزيز الرقابة المالية على مستوى الجمعية العضو وكذلك احترام استقلالية الجمعيات الأعضاء. وفي يونيو، سوف يتلقى المجلس ورقة تقترح بعض الخطوات التالية لتحسين بناء القدرات بشكل ملحوظ بالإضافة إلى الإشراف المالي والإشراف على الحوكمة على مستوى الجمعية العضو ومستوى البلدان المعنية.

وكان من دواعي سرور المجلس أن أحاط علمًا بأن IPPF أصبح الآن قادرًا على تقديم المزيد من التمويلات إلى جمعياته الأعضاء وأن هذا العام شهد زيادة بنسبة 7٪ وانخفاض قدره 7 ملايين دولار أمريكي في ميزانية السكرتاريا. وتمت الإحاطة علمًا بأن قرار التمويل الصادر عن FCDO بشأن برامج WISH قد يكون له تأثير بعد عام 2021، بالإضافة إلى ما يطرأ على دخل المانحين الرئيسيين الآخرين من تغيرات.

وسأل أحد أعضاء المجلس لماذا لا تستطيع السكرتاريا استخدام الأموال المقيدة، بدلاً من الحصول على قرض. وتم توضيح أن أموال المشروعات المقيدة لا يمكن استخدامها في مشروعات أخرى. ويقوم IPPF بتحميل الأموال مقدمًا إلى الجمعيات الأعضاء ويتلقى التمويل من المانحين في مرحلة لاحقة. وسوف يكون القرض من مؤسسة صندوق الاستثمار للأطفال (CIFF) قرضًا تجسيريًا قصير الأجل لتغطية الفجوة في التدفق النقدي لمشروع WISH. وفيما يخص الأموال غير المقيدة، يتطلب نموذج عمل IPPF من السكرتاريا تقديم الأموال إلى الجمعيات الأعضاء للأشهر الستة الأولى من العام من احتياطياتها العامة. وفي النصف الثاني من العام، يقدم المانحون التمويل ويتم تجديد الاحتياطيات العامة.

وردًا على سؤال حول ما إذا كان IPPF يمكنه بناء صندوق وقفي، أخبِر المجلس بأن هذا الأمر لن ينظر إليه المانحون الأساسيون والمؤسسات الخاصة نظرة جيدة. وتأتي نسبة كبيرة من تمويل IPPF على شكل منح أساسية غير مقيدة تتعرض للخطر إذا حاولت الأمانة بناء صندوق وقفي.

وسئلت السكرتاريا عما إذا كان عمل المدققين لا يزال يمثل قيمة مقابل المال، وإذا كان IPPF يحصل على ما يحتاجه من المدققين. وأفاد مدير المالية والتكنولوجيا أن الجمع بين المدققين الداخليين والخارجيين أمر جيد. ويطرح المدققون الداخليون أسئلة صعبة، لكنهم يقدمون أيضًا مساعدات كبيرة. ويعمل المدققون والسكرتاريا معًا جيدًا.

وبالنظر إلى مسودة سياسة الاستثمار، كان من دواعي سرور أحد أعضاء المجلس أن وجد قسمًا خاصًا بالاعتبارات الاجتماعية والبيئية والأخلاقية، وتساءل عن آليات رفع التقارير بشأنها، فضلاً عن تقديم التقارير العامة بشأن أداء الاستثمارات. وأخبِر المجلس أن IPPF سيعمل مع شركة استثمارية متخصصة في القضايا البيئية والاجتماعية. وسوف تكون الآلية التي يستخدمونها في إعداد التقارير عاملاً يحدد اختيارهم. وسوف يُقدم الاقتراح كاملًا إلى المجلس في اجتماعه القادم وهذا سيشمل تفاصيل عن آليات إعداد التقارير.

وردًا على تعليق لأحد أعضاء المجلس بشأن التقاطع بين سياسة الاستثمار وسياسة التحوط وصرف العملات، أُبلِغ المجلس بأنه سيتم توحيد سياستين أخريين، هما إدارة الاحتياطيات والخزانة، وسوف يُعرض هذا الأمر على المجلس في يونيو أيضًا. وسوف تُرفق بسياسة الاستثمار خطة عمل. وسوف تكون هناك حاجة أيضًا إلى إجراء مناقشة في تاريخ، يُحدد مستقبلًا، حول "الرغبة في المخاطرة" لأن هذا الأمر سيحدد قرارات الاستثمار.

والمجلس **أحاط علمًا** بالتقرير الصادر عن لجنة المالية والتدقيق والمخاطر ونظر في الإجراء الموصى به. وتمت الإحاطة علمًا بأن رئيسة لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR) سوف تمتنع عن التصويت على البند الأخير، المتعلق بالقرض من مؤسسة صندوق الاستثمار للأطفال (CIFF)، إذ اقتُرح أن تكون من المفوضين بالتوقيع على اتفاقية تسهيل القرض.

*حسب توصية لجنة المالية والتدقيق والمخاطر (C-FAR)، **وافق** المجلس على:*

- *رسوم تدقيق إضافية لشركة Deloitte بقيمة 4,000 جنيه إسترليني زائد ضريبة القيمة المضافة.*
- *اعتبارًا من 31 ديسمبر 2020 تخصيص المبالغ الآتية:*
  - *مبلغ 340,000 دولار أمريكي يمثل ثلث تكلفة انعقاد الجمعية العمومية في نوفمبر 2022.*
  - *تخصيص 3 ملايين دولار أمريكي من الأموال لتحسين الأنظمة بموجب الحل رقم 7.*
- *نقل الرصيد الختامي المحتفظ به في الصناديق المخصصة التالية إلى الاحتياطيات العامة وإغلاق هذه الصناديق في 31 ديسمبر 2020:*
  - *صندوق مراجعة الاستراتيجيات*
  - *الصناديق الإقليمية المخصصة*
- *اعتبار مكتب الولايات المتحدة والهيكل المرتبط به مكتبًا فرعيًا لمكتب لندن، على غرار مكاتب جنيف وملبورن.*
- *الميزانية السنوية المنقحة لعام 2021 كما وردت في ورقة الاجتماع BoT/03.21/DOC/8.2.*
- *قرض رأس المال العامل من مؤسسة صندوق الاستثمار للأطفال (CIFF) لبرنامج WISH بقيمة:*
  - *مبلغ 3 مليون دولار أمريكي مستحق السداد يوم 31 ديسمبر 2021 و*

- *ألفارو بيرميجو، المدير العام، وإليزابيث شيفر، رئيسة لجنة C-FAR، بصفتهما المفوضيْن بالتوقيع على اتفاقية تسهيلات القرض.*

وتمت **الإحاطة علمًا** بأنه سوف يُنظر مستقبلًا فيما إذا كانت جميع هذه البنود تتطلب موافقة المجلس، أو ما إذا كان من الممكن إحالة بعض البنود إلى لجنة C-FAR.

9. تعدد العضويات وتضارب المصالح المحتمل

رحب الرئيس بـ نيش مكلين، رئيس لجنة الترشيحات والحوكمة، لهذا البند من جدول الأعمال. تم تذكير أعضاء المجلس بالمسؤوليات القانونية والائتمانية الواقعة على عاتق الأمناء على النحو المفصل في الورقة رقم BOT/03.21/DOC/9. مع وضع الطبيعة المعقدة التي يتسم بها IPPF في الاعتبار، وأن العديد من الأمناء أعضاء في الجمعيات الأعضاء التابعة لـ IPPF وأعضاء في مجالس إدارة منظمات أخرى، أوضح الرئيس أن الأمناء قد يجدون أنفسهم في مواقف تتعارض فيها أو تتصادم المصالح التي سيحتاجون إلى إدارتها بشفافية ونزاهة.

سلط الرئيس الضوء على العوامل الرئيسية المتعلقة بتضارب المصالح:

- من الحوكمة الرشيدة عند تضارب المصالح التصرف دائمًا بما يحقق مصلحة IPPF الفضلى.
- تقع على عاتق الأمناء التزامات قانونية محددة بموجب قانون المؤسسات الخيرية في المملكة المتحدة.
- تقع على عاتق الأمناء مسؤوليات محددة بموجب قانون IPPF ونظامه الداخلي. لا يمثل أمناء المجلس أي دائرة أو إقليم أو جمعية عضو داخل IPPF ويجب في جميع الأوقات أن يتصرفوا بحسن نية لتعزيز مصالح IPPF ككل.
- في دليل سياسات IPPF، تتطلب السياسة 16.1 وجوب إقرار الأمناء بوجود أي مصلحة مالية أو شخصية في الأمور الخاصة بالأعمال الرسمية التي قد تؤثر على عمل (IPPF).
- تقع على عاتق الأمين مسؤولية الإقرار بوجود أي تضارب محتمل في المصالح.
- يجب على الأمناء أن ينأوا بأنفسهم عن أي قرارات قد تعود عليهم أو على المقربين منهم بالنفع.
- تضارب المصالح لا يستلزم عدم الأهلية تلقائيًا، ولكن يجب تحديده والإفصاح عنه وتقييمه والتعامل معه بما يناسبه ومراجعته بانتظام.
- إذا كان الأمين غير قادر على إعطاء IPPF الأولوية عمومًا و/أو إذا كانت أوجه التضارب متسقة لدرجة عدم تمكنه من الوفاء بواجبه، و/أو إذا وُجد تضارب واحد جوهري بما يكفي، يجب على الأمين إما الاستقالة أو التوقف عن مزاولة النشاط الذي ينطوي على التضارب.

انقسم أعضاء المجلس إلى ثلاث مجموعات لمناقشة دراسات الحالات الافتراضية. ثم عادت المجموعات إلى الجلسة العامة وقدمت آراءها في كيفية قيام الأمناء بتعزيز نهجهم المتبع بخصوص تضارب المصالح. وتم التأكيد على أنه في حالة الشك، ينبغي أن يقر الأمين بوجود تضارب محتمل في المصالح ويمكن أن يقيمه الغير بعد ذلك. وصُممت الآلية تصميمًا ينأى عن العقاب ويعزز الشفافية ويمنع حدوث التضارب في المصالح. وتعزز هذه الآلية الاحترام وتوفر الحماية والأمان للأمناء عند أداء مسؤولياتهم.

وتمت **الإحاطة علمًا** بقيام الأمناء بتعبئة نماذج الإقرارات سنويًا، ولكنها عملية مستمرة، وينبغي الإقرار بأي تضارب جديد في المصالح على الفور، من خلال الرئيس أو المدير العام.

10. الأعمال الأخرى

المجلس **أحاط علمًا** بتقويم/بجدول أعمال الحوكمة الرفيعة المستوى، وسوف تجرى عليه تعديلات توضح أن اجتماع المجلس الثاني لهذا العام سوف يعقد خلال الأسبوع الأول من شهر يونيو، وليس في نهاية مايو. وأعرب أعضاء المجلس عن اهتمامهم بعقد اجتماع إضافي للمجلس بين يونيو وديسمبر وطلبوا أن يظل هذا الخيار مفتوحًا حسب الحاجة. وتمت الإحاطة علمًا باستمرار انعقاد كافة اجتماعات هذا العام عبر الإنترنت.

11. موعد الاجتماع القادم

تمت الإحاطة علمًا بأن اجتماع المجلس التالي سيعقد عبر الإنترنت خلال الأسبوع الأول من يونيو 2021 وأن المدير العام سوف يعمم بعض الخيارات قريبًا.

ختام الاجتماع

وفي ختام الاجتماع، توجه الرئيس بالشكر للأمناء، بمن فيهم رؤساء اللجان، على ما دار من مناقشات ثرية خلال اليومين الماضيين. وتوجه الرئيس بالشكر للمدير العام وأعضاء فريق قيادة المديرين (DLT) على دعمهم للمجلس والتمس منهم إبلاغ الزملاء الآخرين بتقدير المجلس لهم. ووجه الشكر لفريق الدعم ودعم تكنولوجيا المعلومات والمترجمين والمقررين والفنيين لما بذلوا من جهود لإنجاح هذا الاجتماع.